العدد الخامس والعشرون - الجزء الثاني - ديسمبر - 2025 - السنة الرابعة مجلة علمية فصلية محكمة

المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

American International Journal of Humanities and Social Sciences

الالكتروني (3085 - 4806) (ISSN) / الورقي (3085 - 4830) (ISSN)
رقم الايداع القانوني في المكتبة الوطنية المغربية (2025 Pe00006)
رقم الايداع القانوني في دار الكتب والوثائق العراقية (2735)

تصدر عن الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب

ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY OF HIGHER EDUCATION AND TRAINING

الموقع الرسمي للمجلة / www.iajphss.us

بسم الله الرحمن الرحيم

عنوان المجلة : المجلة الامريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

الناشر: الاكاديمية الامريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب – عنوان

3422 OLD CAPITOL TRL SET 700
CITY : WILMINGTON
ZIP CODE:19808
UNITED STATE – DELAWARE

هاتف : +13323226047

البريد الالكتروني : info@aiahet.us

الطبعة الاولى : 2025 – 1446

الايداع القانوني : 2025PE0017

الطبع : مطبعة الامنية – الرباط

الهاتف : 0537.72.48.39 – الفاكس : 0537.20.04.27

البريد الالكتروني : impoumina@yahoo.fr

رئيس التحرير-أ.د.نزهة إبراهيم الصبري - نائب رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب- المملكة المغربية – ولاية ديلاوير الامريكية.

نائب رئيس التحرير: أ.د. حاتم جاسم الحسون، رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.

مدير التحرير- أ.د. هند عباس على الحمادي-أستاذ بقسم اللغة العربية وعلومها-كلية التربية للبنات-جامعة بغداد، جمهورية العراق) مدقق اللغة العربية).

سكرتارية التحرير

1. أ .م.د. محمد حسن أبو رحمة . وزارة التربية – فلسطين .
2. أ.سكينة إبراهيم الصبري . الشؤون الإدارية . الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.

أعضاء هيئة التحرير

1. أ.م.د.حقي إسماعيل إبراهيم ، كلية التربية ،الجامعة المستنصرية ،. جمهورية العراق . المدقق العام.
2. أ.د. خالد ستار القيسي ،عميد كلية الإعلام ، الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.
3. د. مجدي عبد الله الجايح،كلية اللغات والعلوم الإنسانية ، الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب. (مدقق اللغة الإنكليزية)
4. أ. خالد الأنصاري، كلية علوم التربية،جامعة محمد الخامس ،الرباط، المملكة المغربي. (التنضيد)
5. م.م. محمد تايه محمد بخش - وزارة التربية/ المديرية العامة للتربية في محافظة النجف الاشرف/ العراق. (تصميم).

أعضاء الهيئة العلمية

1. .د. أبكر عبد البنات آدم . مدير جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم . جمهورية السودان.

2. أ.د. إلهام شهرزاد روابح. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة البليدة 2. الجمهورية الجزائرية.

3. أ.د. آمال العرباوي مهدي - رئيس قسم التربية المقارنة بكلية التربية - جامعة بورسعيد، جمهورية مصر العربية.

4. أ.د. أمل مهدي جبر- رئيس قسم العلوم التربوية والنفسية. كلية التربية للبنات. جامعة البصرة، جمهورية العراق.

5. أ.د. ناهض فالح سليمان- كلية التربية للعلوم الإنسانية. قسم اللغة الإنجليزية. جامعة ديالى. جمهورية العراق.

6. أ.د. نبيل محمد صالح العبيدي. عميد كلية الدراسات العليا. الجامعة اليمنية. الجمهورية اليمنية.

7. .أ.د.نزهة إبراهيم الصبري نائب رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب- المملكة المغربية.

8. أ.د. نصيف جاسم أسود سالم الأحبابي. كلية التربية للعلوم الإنسانية. قسم الجغرافية. جامعة تكريت. جمهورية العراق.

9. أ.د. نورة محمد مستغفر. أستاذ التعليم العالي مؤهل، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، المملكة المغربية.

10. أ.د. هاله خالد نجم- رئيس قسم الترجمة. كلية الآداب- جامعة الموصل – جمهورية العراق.

11. أ.د. وسن عبد المنعم ياسين- أستاذ الأدب العربي – كلية التربية للعلوم الإنسانية. جامعة ديالى. جمهورية العراق

12. أ.د. محمد نهان ابراهيم رحيم الهيتي – علوم اسلامية – جامعة الانبار – العراق

13. أ.د. إيمان عباس على حسن الخفاف- عميد كلية التربية الأساسية. الجامعة المستنصرية ، جمهورية العراق.

14. أ.د. برزان ميسر حامد أحمد الحميد. كلية التربية للعلوم الإنسانية. جامعة الموصل. جمهورية العراق.

15. أ.د. تارا عمر أحمد- كلية العلوم السياسية. جامعة السليمانية. جمهورية العراق

16. أ.د.تحرير علي حسين علوان – كلية الفنون الجميلة – جامعة البصرة – جمهورية العراق.

17. أ.د. حسين عبد الكريم أبو ليله .وزارة التربية والتعليم .فلسطين.

18. أ.د. خليفة صحراوي .رئيس قسم اللغة العربية وآدابها .كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية . جامعة باجي مختار عنابة .الجمهورية الجزائرية.

19. أ.د. داود مراد حسين الداودي .دكتوراه العلوم السياسية .مدير وحدة البحوث والدراسات .جامعة القادسية .كلية القانون .جمهورية العراق.

20. أ.د. راشد صبري محمود القصبي- أستاذ التخطيط التربوي واقتصاديات التعليم بكلية التربية .جامعة بورسعيد .جمهورية مصر العربية.

21. أ.د.صفاء محمد هادي - الجامعة التقنية الجنوبية - الكلية التقنية الإدارية – البصره الاختصاص العام دكتوراه ادارة الأعمال.

22. أ.د. سندس عزيز فارس الفارس- خبير تربوي- عميد كلية الدراسات العليا والبحث العلمي في الاكاديمية الأمريكية .جمهورية العراق.

23. أ.د.عدنان فرحان الجوراني .أستاذ الاقتصاد .جامعة البصرة .جمهورية العراق.

24. أ.د. غادة غازي عبد المجيد- أستاذ في كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة ديالى .جمهورية العراق.

25. أ.د. ماجدولين محمد النهيبي- كلية علوم التربية .جامعة محمد الخامس .الرباط، المملكة المغربية.

26. أ.د. ماهر إسماعيل صبري محمد يوسف- أستاذ ورئيس قسم المناهج وطرق التدريس وتكنولوجيا التعليم ، رئيس رابطة التربويين العرب .كلية التربية .جامعة بنها .جمهورية مصر العربية.

27. أ.د. ماهر مبدر عبد الكريم العباسي .نائب عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية .جامعة ديالى .جمهورية العراق.

28. أ.م.د. محمد ماهر محمود الحنفي .رئيس قسم أصول التربية .كلية التربية .جامعة بور سعيد .جمهورية مصر العربية.

29. أ.م.د.عبد الباقي سالم – تدريسي في كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة – جامعة بابل- جمهورية العراق.

30. أ.م.د.آوان عبد الله محمود الفيضي . دكتوراه قانون خاص . كلية الحقوق . جامعة الموصل . جمهورية العراق.

أعضاء الهيئة الاستشارية

1. أ.م.د.آرام نامق توفيق . كلية العلوم . جامعة السليمانية . جمهورية العراق.
2. م. د. بلال حميد داوود- أستاذ بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين– مدير المركز المتوسطي للدراسات والأبحاث- المملكة المغربية.
3. د. جميلة غريّب . قسم اللّغة العربيّة و آدابها . جامعة باجي مختار. عنابة . الجمهورية الجزائرية .
4. أ.د. حورية ومان . أستاذ التاريخ المعاصر . جامعة محمد خيضر. بسكرة الجمهورية الجزائرية.
5. أ.د. خالد عبد القادر التومي- باحث في المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية . ليبيا.
6. أ.د. رائد بني ياسين- عميد كلية الأعمال . قسم نظم المعلومات . الجامعة الأردنية- فرع العقبة . المملكة الأردنية الهاشمية .
7. أ.م.د. رشيدة علي الزاوي- أستاذ التعليم العالي . المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين . الرباط . المملكة المغربية.
8. أ. م.د. رضا قجة. علم الاجتماع – كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة محمد بوضياف – المسيلة – الجمهورية الجزائرية.
9. د. صفاء محمد هادي هاشم- معاون عميد الشؤون الادارية والطلبة . كلية التقنية الإدارية . جمهورية العراق.
10. أ.د. كامل علي الويبة- رئيس جامعة بنغازي الحديثة – ليبيا .
11. أ.د. علي سموم الفرطوسي . كلية التربية الأساسية . الجامعة المستنصرية . جمهورية العراق.
12. د. حدة قرقور . كلية الحقوق . جامعة محمد بوضياف . المسيلة . الجمهورية الجزائرية.
13. أ.د. مازن خلف ناصر. كلية القانون . جامعة المستنصرية . جمهورية العراق .
14. د. محمد عيد السريحي . مستشار وعضو مؤسس لجمعية البيئة السعودية . المملكة العربية السعودية.
15. أ.م.د. محمد عبدالفتاح زهرى- رئيس قسم الدراسات الفندقية- كلية السياحة والفنادق – جامعة المنصورة- جمهورية مصر العربية.

16. م.د. محمد مولود امنكور. كلية العلوم الإدارية والمالية والاقتصادية. الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.

17. م.د.مروة إبراهيم زيد التميمي. كلية الكنوز. الجامعة الأهلية. جمهورية العراق .

18. أ.م.د. هلال قاسم أحمد المريسي. عميد الشؤون الأكاديمية الأميريكية للتعليم العالي والتدريب. جامعة العلوم الحديثة. الجمهورية اليمنية.

19. أ.د. نادية حسين العفون، كلية التربية للعلوم الصرفة.ابن الهيثم- جامعة بغداد، جمهورية العراق.

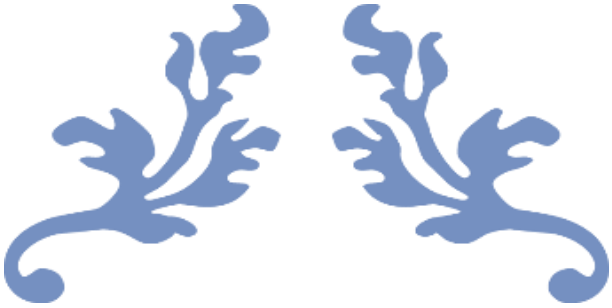

مقال العدد

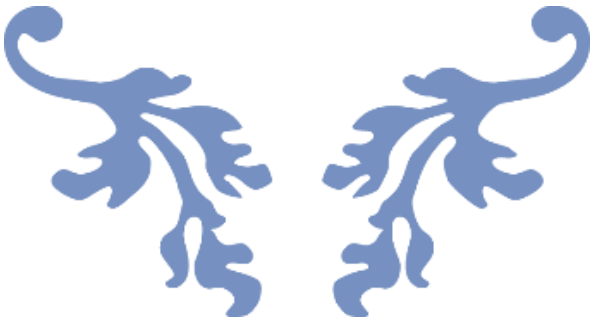

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمدّ لله على فضله ونعمته ، والصلاة والسلام على رسوله الكريم وآله ، أمّا بعد

يسرّنا أن نقدم لكم العدد 25 الجزء الثاني من المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الذي يضم مجموعة من البحوث العلمية المتميزة التي شارك بها باحثون من مختلف دول العالم.

لقد دأبت هيئة التحرير على تطبيق معايير التقييم العلمية شأنها بذلك شأن المجلات الرصينة المثيلة في حقل التخصص والنشر العالمي ، فعرضت البحوث على محكمين لهم مكانتهم العلمية في فضائهم العلمي ، ويعودون لجنسيات مختلفة ، ومن جامعات متباينة ، منها الجامعات الحكومية التي ترجع بمرجعيتها إلى بلدان العالم المختلفة ، فضلا عن الاستعانة بخبراء من جامعات خاصة اثبتوا بشكل علمي أنهم أهل للتحكيم واطلاق الحكم على علمية البحث المقدم للمجلة ، وصلاحيته للنشر.

حرصت هيئة التحرير على عرض البحث المقدم من لدن كاتب البحث على محكمين اثنين ، وتقديمه لهما ، بتوقيتات زمنية محددة ، فأن اتفق المحكمان على صلاحية البحث ، تم تحويله إلى مرحلة التنضيد والنشر ، بعد التأكد من دقة تطبيق تعليمات النشر الخاصة بالمجلة . وإن اختلف المحكمان في التقييم المطلق على البحث المقدم ، حول البحث لمحكم ثالث ، فأن قبله ، تم تحويله للمرحلة الثانية التنضيد والنشر ، وإن رفضه ، عندئذ يرفع البحث من قائمة البحوث المعدة للنشر.

لم يختلف منهج هيئة التحرير في آلية قبول البحوث ، وعدّها للنشر عن غيرها من المجلات العلمية ؛ لأن الرصانة العلمية هو هدفها الذي تسعى للوصول إليه ، واعتمدت نظاما دقيقا في استقبال البحوث ، وتقديمها للمقومين ، واشعار الباحثين بقبول النشر ، وفقا لأمر إداري يصدر عن المجلة ، يعد مستندا في صحة نشر البحث في المجلة ، مع تثبيت العدد الذي نشر فيه مذيلا بإمضاء رئيس التحرير.

احتوى هذا العدد في طياته مجموعة من البحوث ، والتي تحمل موضوعات متنوعة ، ذات الطابع الإنساني والاجتماعي ، ضمن تخصص المجلة ، وكل الأفكار التي طرحت تحمل الرؤى العلمية وأبعادها ، والنظرية التي يؤمن بها أصحاب تلك الأفكار ، لذلك كانت المجلة دقيقة ؛ لأجل عرض تلك الأفكار من دون التدخل فيها ، مع متابعة كونها لا تؤدي إلى خلق الفوضى العلمية ، أو تحريض للعنف ، أو للتطرف العلمي والمجتمعي.

نحن فخورون أيضًا أن هذا العدد يصادف حدثًا مميزًا في مسيرة المجلة، حيث تم اعتمادنا من قبل المكتبة الوطنية المغربية للحصول على الاعتماد القانوني، ومنحنها التسلسل الرقمي الدولي (ISSN) للنسخة الإلكترونية وأيضًا للنسخة الورقية. هذا الإنجاز يعكس التزامنا بتقديم محتوى علمي رصين ومتنوع، ويسهم في تعزيز مكانة المجلة كمصدر مرجعي معترف به عالميًا.

30/12/2025 الرباط ـ المملكة المغربية هيئة تحرير المجلة

الملاحظة القانونية

البحوث المنشورة في المجلة لا تعبر عن وجهة نظر المجلة ، بل عن رأي كاتبها

فهرس الموضوعات

الفكر السياسي وبناء الدولة المعاصرة: دراسة تحليلية في المفاهيم والتحولات التاريخية
د/ عبدالولي حازم محمد ردمان الشميري.....10

التغيرات الرقمية وتأثيرها على الإعلام المعاصر
ذة. كوثر رغوي.....28

جماليات الانزياح النحوي في الشعر الأندلسي (ظاهرة التقديم والتأخير أنموذجًا).
م. م. حيدر عبد الكاظم اسماعيل.....38

فضائل أهل البيت (عليهم السلام) من خلال مؤرخي الأندلس دراسة تحليلية (ابن الأبار أنموذجاً)
م.م. خزعل راجي صايل.....56

تصميم الفضاءات الداخلية ودورها في تعزيز الصحة النفسية والرفاهية
م.م. نوار عبد الأمير حميد.....78

تفعيل دور السياحة الداخلية الاهوار العراقية نموذجا
الباحث : م .م حميد صباح حميد الدهان.....100

تحديات الحداثة في ظل مجتمع المخاطر : دراسة حالة العراق
الباحثة : علياء حميد خيون.....124

من علم اجتماع الادب إلى النقد الاجتماعي: دراسة نقدية تحليلية
خولة الزلزولي.....142

التربية والتعليم : تحديات الجودة والتحول الرقمي -المملكة المغربية أنموذجا-
الباحث :ابراهيم أزضوض.....155

القيادة التحويلية وأثرها على الابتكار المؤسسي في صناعة السياحة: تحليل شامل
الباحث : رزاق محمد التميمي.....177

التحولات في مفهوم التوحد من منظور علم النفس الحديث: من الاضطراب إلى التنوع العصبي
محمد رشدي أبوالليث / دة: رشيدة كوجيل 195

دور المدرسة في الحفاظ على الهوية والثقافة الوطنية من خلال الكتاب المدرسي
لمادة التربية الفنية بالمدرسة الابتدائية أنموذجا.
العربي العيوشي.....212

حماية حق التعليم - دراسة في ضوء المواثيق الدولية ومدى توافق التشريعات الوطنية معها
م . د . فلاح مهدي عبد السادة.....232

Western Narcissism and the Evasion of Ethical Responsibility in David Hare's The Vertical Hour A Levinasian and Postcolonial Reading
Asst.lect Zaineb Raad Mohsin.....249

الفكر السياسي وبناء الدولة المعاصرة: دراسة تحليلية في المفاهيم والتحولات التاريخية

د/ عبدالولي حازم محمد ردمان الشميري
أستاذ مساعد – جامعة صنعاء+ جامعة المستقبل
abdualwalialshamiri@gmail.coom
رقم الوتساب: 00967772460060

الملخص:يعد موضوع الدولة من أهم الموضوعات التي شغلت المفكرين والسياسيين والباحثين وكانت ولا تزال مثاراً للنقاش والجدل وذلك عبر العصور والمناطق. ولم يقتصر على شكل الدولة أو وظائفها، ولكنه امتد إلى كينونتها ومدى فائدة وجودها من عدمه. وشهد موضوع الدولة أفكاراً تقدسها وتؤلهها، وكذلك من اعتبرها شيطاناً وعبثاً وعائقاً في وجه التقدم والعدل والتطور[1].

ولذلك أتى هذا البحث ليلقي الضوء على الفكر السياسي ودوره في بناء الدولة المعاصرة. وذلك من خلال الوقوف على مفهوم بناء الدولة في الفكر السياسي، وهي من المفاهيم المهمة التي لابد من تسليط الضوء على ماهيته، من حيث اظهار أبرز تعريفاته المختلفة التي جاءت في الادبيات السياسية، وتتبعت الدراسة المراحل المختلفة التي مرت بها عملية بناء الدولة فضلا عن أن هذا الانموذج أخذ بالتطور حتى وصل اليوم لهذا الشكل. الا أنه يختلف من حيث التطبيق من مجتمع إلى آخر. والتوصل إلى الخاتمة والاستنتاجات.

الكلمات المفتاحية:الفكر السياسي، بناء الدولة، الدور، الدولة المعاصرة، السلطة السياسية.

[1] – عملت أطراف على تحطيم كل ما يرمز على الدولة ووجودها كما تجلى ذلك في أفكار الفوضويين وممارساتهم في فرنسا في القرن التاسع عشر.

Political Thought and the Construction of the Modern State: An Analytical Study of Concepts and Historical Transformations

Dr. Abdulwali Hazem Mohammed Radman Al-Shumairi
Assistant Professor - Sana'a University + Al-Mustaqbal University

Abstract:

The state is one of the most important topics that has preoccupied thinkers, politicians, and researchers, and it has been, and continues to be, a subject of debate and controversy throughout history and across different regions. This debate has not been limited to the form or functions of the state, but has extended to its very essence and the extent to which its existence is beneficial or not. The state has witnessed ideas that sanctify and even deify it, as well as those that consider it demonic, absurd, and an obstacle to progress, justice, and development.

Therefore, this research aims to shed light on political thought and its role in building the modern state. This is achieved by examining the concept of state-building in political thought, a crucial concept that requires clarification. The study presents its various definitions found in political literature and traces the different stages of state-building, noting how this model has evolved to its current form. However, its application varies from one society to another. The research concludes with a summary of findings.

Keywords: Political thought, state-building, role, modern state, political power

المقدمة:

شهد الفكر السياسي عبر العصور تحولات عميقة أثرت في بنية الدولة ومفهومها ووظائفها. وللفكر قوة إيجابية خلاقة تؤثر في الواقع وتتأثر به محركة طاقات الناس باتجاه تثبيت هذا الواقع والدفاع عنه أو تغييره جزئياً أو كلياً ليسهم الفكر بذلك بدور أساس وفاعل في صناعة أحداث الواقع والكشف عن طبيعتها واتجاهات تغيرها وتطورها لقدر ما تسهم تلك الأحداث في التأسيس له وتوجيهه وتطويره وتغييره. وتنظر العديد من الأدبيات السياسية لمفهوم الدولة على أنها أعظم اختراع سياسي توصلت إليه البشرية عبر تاريخها التطوري، وهو اختراع اقتضته الضرورة والحاجات الإنسانية إلى التنظيم، وهو ما نتج عنه تكوين المجتمع نفسه، ولذلك لا يمكن أن يستمر المجتمع دون وجود دولة، فاختراع الدولة أدى إلى خروج البشر من حالة الطبيعة إلى حالة التنظيم والتعاون الاجتماعي، الذي كان من غير الممكن قيامه عفوياً، وإنما كان الفضل الأكبر للدولة في تعزيز هذا التقليد، فالأفراد بعقلانيتهم فكروا وقرروا اختراع الدولة، وذلك لإدراكهم ووعيهم بفوائدها والتخلص من السلبيات المحتملة لحالة الطبيعة.(*Jasay, **1994***)

فالدولة الحديثة في الفكر السياسي في مراحله الأولى، هي واحدة من أهم المؤسسات الاجتماعية التي أخترعها الإنسان على الإطلاق، ذلك أنها المؤسسة التي لعبت الدور الأبرز والأكثر وضوحاً في تاريخ تطور البشرية.(*Paul,917*)

إشكالية الدراسة:

تكمن مشكلة البحث في أنه يحاول أن يناقش ماهيةالفكر السياسي ودوره في بناء الدولة المعاصرة، فضلاً عن أنه يبحث مراحلبناء الدولة، ومدى ارتباط الفكر بالواقع.

أسئلة الدراسة:

من خلال هذا البحث سيتم الإجابة على التساؤل الرئيس كيف يسهم الفكر السياسي في تشكيل نماذج بناء الدولة المعاصرة؟ وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة الآتية:

1- ما هو الفكر السياسي؟ وكيف أثر في بناء الدولة المعاصرة؟

2- كيف يؤطر الفكر السياسي تصورات الدولة، السلطة، النظام السياسي، المواطنة، الهوية الوطنية.

3- ما هي العلاقة الجدلية بين الفكر السياسي وبناء الدولة؟

4- ما أهمية الفكر السياسي المحلي في صياغة نماذج الدولة المعاصرة؟

فرضية الدراسة:

ان الفرضية التي يطرحها الموضوع هي أنه رغم تعدد النظريات السياسية وتطور الفكر السياسي عبر العصور، لا تزال العلاقة بين هذا الفكر وبناء الدولة الحديثة محل جدل ونقاش.

أهداف الدراسة:

تطمح هذه الدراسة إلى الوصول إلى الأهداف التالية:

- محاولة تغطية موضوع حساس في الدراسات العربية وهو موضوع الفكر السياسي وبناء الدولة من خلال الإحاطة بالجوانب النظرية والمفهومية للفكر السياسي وبناء الدولة، والعلاقة بينهما.
- تحليل تطور الفكر السياسي من العصور الكلاسيكية إلى العصر الحديث.
- استكشاف العلاقة بين الفكر السياسي والواقع السياسي.
- تقديم قراءة نقدية للتحولات الفكرية التي رافقت نشوء الدولة الحديثة.

منهج الدراسة:

إن طبيعة الموضوع المعالج المتشعب يفرض استخدام المنهج التعددي (pluralism)، على النحو التالي:

1- **المنهج التاريخي (History method)**: يعتبر المنهج التاريخي من أهم المناهج السوسيولوجية السائدة في العلوم الاجتماعية ويسعى إلى رصد الجذور التاريخية للظواهر الاجتماعية والسياسية. وتستفيد هذه الدراسة من هذا المنهج وتسعى لتوظيف المادة التاريخية المتاحة، وفي إطار الحقبة الزمنية المحددة، من أجل فهم واستنباط أو استخلاص بعض المؤشرات والمتغيرات المتعلقة بالفكر السياسي، وما لهذه المؤشرات والمتغيرات من وقع أو تأثير في عملية بناء الدولة. وتعاملت الدراسة مع قضية الفكر السياسي كمسألة تاريخية يرتبط بالظروف التي يوجد المجتمع فيها.

2- **المنهج الوصفي التحليلي**: لما له من دور كبير في وصف الظاهرة موضوعة البحث وذكر أسبابها وصولاً إلى النتائج.

3- **المنهج النقدي**: لتحليل مدى توافق الفكر السياسي مع الواقع المؤسسي للدولة الحديثة.

هيكلية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قسم البحث إلى ثلاثة مباحث، فضلاً عن المقدمة والخاتمة

محاور الدراسة:

المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي.

المحور الثاني: مراحل بناء الدولة.

المحور الثالث: العلاقة بين الفكر السياسي والواقع الذي أفرزه.

المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي

أولاً: ماهية الفكر السياسي يُعرَّف الفكر السياسي بوصفه منظومة متكاملة من القيم، والتمثلات، والأحكام العقلية، والبناءات الذهنية التي تشكل الوعي الجمعي للأمم. وهو يمثل نتاجاً تراكمياً لتراث الشعوب عبر التاريخ؛ حيث يتجسد في شقه "النظري" كأفكار وتصورات، بينما يتجلى في شقه "التطبيقي" عبر النظم السياسية، والمنجزات الحضارية، وأنماط العيش التي تسعى لتحقيق التقدم. وبذلك، يعد الفكر أداة لتحويل النظريات من حيز التجريد إلى حيز الواقع. كما يمكن مقاربة مفهوم الفكر من زاويتين: الأولى بوصفه آلية إدراكية تعتمد على إعمال العقل وتوظيف الملكات النفسية والذهنية، والثانية بوصفه منتجاً معرفياً يضم المحصلة النهائية من الرؤى والأحكام حول القضايا السياسية المطروحة.. متاح على http://www.alukah.net/culture/0/108911

فالتفكير عباره عن عملية عقلية Mental Process مركبة عند الإنسان، وتزداد أهمية فهم هذه العملية عندما تقترن بالشأن السياسي، والموضوعات المتصلة بأنماط الحكم والسلطة، وعلاقة الأفراد فيما بينهم، وخضوعهم للقوانين، وطرحهم لمفاهيم النظام والحقوق والواجبات، والعلاقات البنية في المجتمع.

ونقصد بالفكر السياسي هنا: مجموعة التأملات العقلية التي يصوغها الناس حول الظاهرة السياسية، المتمثلة بالدولة عند بعظهم وبالسلطة السياسية عند آخرين، ظاهرة حكم المجتمعات الإنسانية وإدارة شؤونها وعلاقاتها داخلياً وخارجياً. (الطعان وآخرون، ص5).

ثانياً: ماهية الدولة:

إشكالية التعريف في الفكر السياسي: يعكس غياب التوافق الاصطلاحي حول مفهوم "الدولة" اتساع المساقات المعرفية التي تناولته، حيث تباينت الصياغات تبياناً جوهرياً. ويستدل على هذا التعدد بما أورده كبار المنظرين؛ إذ ميز ماكيفر بين سبعة استعمالات للمصطلح، واستخرج جيسوب ستة مفاهيم من الأدبيات الماركسية، فيما ذهب كلارك ودير إلى تصنيف ثماني عشرة

نظرية مختلفة. ولعل الرقم الذي أورده تيتوس بحصر (145) تعريفاً للدولة يمثل الذروة في بيان حجم الانقسام والتمايز في ضبط هذا المفهوم المحوري.. (الزبيدي، 2002، ص 27).

ويفضي هذا التعدد الكمي في التعريفات إلى حقيقة مفادها غياب وحدة مرجعية قادرة على تقديم صياغة نظرية جامعة ومانعة لمفهوم الدولة؛ حيث تباينت التوصيفات بتباين المنطلقات الفلسفية والأيديولوجية للمشتغلين بالسياسة (نظرياً وممارسةً). ففي حين تذهب المقاربة المثالية لتمثيل الدولة بوصفها تجسيداً لـ 'الروح الأخلاقية' والغاية الأسمى للوجود الجماعي، تنحو الرؤية الماركسية منحىً مغايراً باعتبارها مجرد 'أداة طبقية' وقهرية توظفها القوى المهيمنة لإحكام قبضتها على الطبقات الكادحة.

ومن زاوية أخرى، يبرز الخلط المفاهيمي لدى بعض المدارس التي تختزل الدولة في 'الحكومة' كجهاز تنفيذي، بينما تعارضها اتجاهات سوسيولوجية ترى في الدولة 'مؤسسة اجتماعية فريدة' ذات طبيعة سيادية ومؤسسية تتجاوز في خصائصها وتكوينها سائر التنظيمات الاجتماعية الأخرى. ويمتد هذا الانقسام ليشمل المرتكزات القانونية؛ فبينما يخلع عليها أنصار المدرسة التقليدية صفة 'السيادة المطلقة' وغير القابلة للتجزئة، تصر التوجهات الليبرالية والدستورية المعاصرة على وسمها بـ 'السلطة المقيدة' بالقانون والمؤسسات، مما يجعل من الدولة مفهوماً ديناميكياً عصياً على القولبة النمطية." (هنطش، 1998، ص 78).

وفي هذا السياق، يستعرض الدكتور سعد عصفور جملة من الاتجاهات الفقهية الفرنسية التي حاولت سبر أغوار هذا المفهوم؛ حيث يتبنى الفقيه 'ليون دوجي' (Duguit) مقاربة واقعية قائمة على ثنائية 'القوة والتبعية'، معتبراً أن الدولة تتحقق موضوعياً بمجرد ثبوت ظاهرة التفاوت السياسي بين فئتي (الحاكمين والمحكومين) داخل جماعة بشرية معينة، بغض النظر عن طبيعة هذه الجماعة، سواء كانت في طورها الفطري البدائي أو في مراحلها التنظيمية المعقدة.

أما الفقيه 'جورج بوردو' (G. Burdeau)، الذي يعد من أبرز المنظرين القانونيين للدولة، فقد قدم طرحاً يمزج بين التجريد والواقعية؛ فبالرغم من إقراره بأن الدولة 'كيان اعتباري' لا يدرك بالحواس المباشرة (إذ لم يرها أحد عياناً)، إلا أنه يؤكد على حقيقتها الوجودية القاطعة من خلال تأثيرها الوظيفي. فالدولة عنده هي الضامن للاستقرار الاجتماعي، والمحور الذي ترتكز عليه تفاصيل الحياة اليومية، لدرجة أن غيابها أو زوالها يؤدي بالضرورة إلى تدهور الإمكانات الحيوية للعيش الإنساني وانهيار المنظومة المجتمعية فوراً. (بوردو، 1985، ص9). ويرى أن الدولة بمعناها الكلي هي "فكرة" وهي بذلك ليست موجودة إلا أنها تدرك بالفكر وهي أيضاً شيء مصطنع إلا أنه يعرف الدولة باعتبارها "السلطة المؤسسة في المجتمع". (بوردو 1985، ص 70). وهي شكل من أشكال السلطة السياسية"Political Authority". (سعد، 1988، ص 134).

"تتحدد ماهية الدولة، في أسمى صورها التنظيمية، بوصفها المستودع القانوني الذي تستقر فيه السلطة وتتخذ طابعاً مؤسسياً. فالمؤسسة، في هذا السياق، ليست مجرد هيكل إداري، بل هي 'مشروعٌ في خدمة فكرة'؛ وحينما تتحول السلطة من طابعها الشخصي إلى إطارها المؤسسي، فإنها تتماهى مع 'فكرة الحق' وتصبح ملازمة لها.

وتستمد الدولة ديمومتها واستمراريتها عبر الزمن من كونها مؤسسة تستند إلى فكرة 'المشروع القائم' الذي يتجاوز بوجوده وقيمته الآجال المحدودة والمخططات العابرة للحكام المتعاقبين. ومن هذا المنطلق، وبمجرد إقرار 'مبدأ الشرعية'، تخرج السلطة من ملكية الأفراد لتستقر في كيان المؤسسة؛ فلا يحق للحكام حيازة السلطة أو الاستمرار فيها بناءً على قدراتهم الذاتية أو نفوذهم الشخصي، إذ لم تعد ذواتهم هي مكمن السلطة، بل غدت 'المؤسسة' هي المركز القانوني والشرعي الوحيد لممارسة الحكم.". (بوردو 1985).

أما في الفقه الإنجليزي فيعرف "سالموند" Sulmond الدولة بأنها مجموعة من الأفراد مستقرون على إقليم محدد لإقامة السلم والعدل عن طريق القوة. أما "هولاند" Holland فيعرف الدولة على أنها مجموعة من الأفراد يقطنون إقليماً معيناً ويخضعون لسلطان الأغلبية أو لسلطات طائفة منهم.

أما "لاباند" Laband ويمثل الفقه الألماني فيعرق الدولة على أنها جماعة تملك ممارسة حقوق السيادة في مواجهة الأفراد الأعضاء فيها. (بوردو 1985).

ويعرف ماكس فيبر Max Weber الدولة أنها "جماعة مشتركة ذات سيادة إلزامية تمارس تنظيماً مستمراً أو تحتكر استخدام القسر في نطاق رقعة من الأرض والسكان الذين يعيشون عليها وتحتوي كل

الأشكال التي تحدث في نطاق سيادتها.(Weber 1964. P 156).

أما علم الاجتماع ينظر للدولة من خلال تفاعلها مع المجتمع وأفراده، (دبلة، 2004، ص 58) فها هو "إميل دوركايم" اعتبر الدولة تعبيراً عن السلطة السياسية، بينما ماكس فيبر عرف الدولة بأنها ذلك المجتمع الإنساني الذي يستطيع بنجاح احتكار الاستخدام الشرعي للقوة الفيزيقية داخل إقليم معين, (بوتومور، 1081، ص 216).

وعلى الرغم من اختلاف أو تباين تعريف الدولة إلا أن ثمة اتفاق على العناصر الرئيسية الهامة لقيام الدولة والتي لا يكاد يخلو منها أي تعريف حديث لها وهذه العوامل هي:

أولا: إنها جماعة من البشر(الشعب).

ثانياً: إنها قطعة من الأرض (الإقليم).

ثالثاً: إنها جماعة سياسية (الحكومة أو السلطة السياسية).

رابعاً: إنها صاحبة الاستقلال والسيادة (أي تكون متمتعة بالحرية والاستقلال الكامل في تصريف شؤنها الداخلية والخارجية. (بوتومور، 1081، ص 25).

خامساً: **خضوع الدولة لسيادة القانون**: تتميز الدولة بخضوعها لمنظومة قانونية تسمو فوق الجميع، حيث تُطبق أحكامها بصفة تجريدية وعامة دون استثناء، مما يرسخ مفهوم "دولة القانون".

التعريف الجامع للدولة: تأسيساً على الاعتبارات السابقة، يمكن صياغة تعريف إجرائي للدولة بوصفها: "كيان سياسي وقانوني يتشكل من جماعة بشرية مستقرة فوق إقليم جغرافي محدد، تبرز فيه سلطة عامة تمارس مهام السيادة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية".

ومن الناحية المنهجية، لا يرتبط توصيف "الدولة" بحد أدنى من الكثافة السكانية أو بمساحة جغرافية معينة، كما لا يتوقف وجودها القانوني على طبيعة النظام السياسي القائم. فالدول تتفاوت في أحجامها وتراكيبها البنيوية؛ إذ تنقسم من حيث التكوين إلى دول بسيطة (موحدة) ودول مركبة (اتحادية)، كما تختلف من حيث شكل نظام الحكم إلى ملكية وجمهورية، ومن حيث ممارسة السلطة إلى أنظمة ديمقراطية وأخرى ديكتاتورية. وبذلك يظل مفهوم "الدولة" ثابتاً في أركانه الجوهرية، متغيراً في أشكاله وتمظهراته المؤسسية. (معجم العلوم الاجتماعية، 1975).

ثالثاً: ماهية بناء الدولة:

يرتبط توظيف مصطلح 'البناء' في الحقل السوسيولوجي والأنثروبولوجي بعملية محاكاة منهجية لعلماء الطبيعة (البيولوجيا)؛ حيث استعار مفكرو الاجتماع جملة من المفاهيم الحيوية استناداً إلى فرضية 'المناظرة العضوية'. وتنطلق هذه الفرضية من مماثلة المجتمعات بالكائنات الحية، بافتراض أن النسق الاجتماعي يخضع في نشوئه وتطوره لذات العمليات النمائية التي يمر بها الكائن العضوي.

ويبرز في هذا السياق إسهام كل من أوغست كونت، وراد كليف براون، وهربرت سبنسر؛ حيث ذهب الأخير إلى أبعد مدى في هذا التشبيه، مؤصلاً لأربع سمات جوهرية للمماثلة بين الأفراد والمجتمعات. ويذهب سبنسر إلى أن كلاً من الفرد والمجتمع يبدأ من

وحدات بسيطة متناهية الصغر، ثم يشرع في الازدياد حجماً وتراكم الكتلة عبر الزمن، وهو نمو يتبعه بالضرورة تحول في 'البناء' من البساطة البدائية إلى التعقيد الهيكلي، بحيث تتعدد الوظائف وتتشابك الأجزاء المكونة للكيان الجمعي."[2].

وتتنوع استخدامات مصطلح البناء عند الوظيفيين الذين ينظرون الى المجتمع على أنه هيكل يتكون من مجموعة أجزاء وعناصر مرتبطة تؤدي وظائف تهدف إلى المحافظة على الكل وهو النظام الاجتماعي.

رابعاً: مفهوم عملية بناء الدولة[3](State – Building):

---

[2] – وضع سبنسر نظريته عن التطور الاجتماعي والمماثلة البيولوجية Biological Analogy، التي تعتبر من الدراسات المقارنة والتحليلية المميزة بين الكائن العضوي، والكائن الاجتماعي، التي أثرت النظرية السوسيولوجية الوظيفية بعد ذلك بمزيد من التحليلات المتعمقة والمقارنة. وهي تمثل أول التقاء علمي ومنهجي بين العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية ممثلة في علم الأحياء أو البيولوجيا. وتكشف معالجة سبنسر لفكرة المماثلة بين مكونات البناء العضوي والتنظيم الاجتماعي ومدى اهتمامه بتبني المدخل البنائي الوظيفي The Structural Functional Approachمن أجل دراسة وتحليل المجتمع الذي عاش فيه، وتشير تحليلات "سبنسر" إلى أن المجتمع ينكون من مجموعة من البناءات الاجتماعية اعتمد كل منها في علاقاتها المتداخلة مع الأخرى، ولكن لكل منها طابعه المميز الذي يحدد أهدافه ووظائفه حيث أشار إلى وجود ثلاثة أنواع من الاتساق المتداخلة والمتكاملة في نفس الوقت والتي تخص كل منه بأنماط معينة من البناءات وأنشطتها المتعلقة بها وهي:

1- النسق الاستمراري The Sustaining System وهو يختص بالتنظيمات والنشاطات ذات الطابع الزراعي والصناعي.

2- النسق التوزيعي The Distributive System، ويتعلق بالتنظيمات والنشاطات التي تهتم بنظم الاتصالات والتبادل.

3- النسق النظامي The Regulatory System، وهو يتعلق بالتنظيمات الرسمية الحكومية والعسكرية. والعلاقة بين هذه الأنساق علاقة تبادلية تهدف إلى تحقيق التكامل والتوازن والتعاون من أجل بناء المجتمع واستمراره. للمزيد أنظر:عبدالرحمن، ع. م. (2006).

[3] – هناك جدل كبير بين الأوربيين والأمريكيين حول استخدام مفاهيم بناء الدولة وبناء الأمة، وكل منهم يستند في ذلك إلى تجربته التاريخية، فالأوربيون يستخدمون بناء الدولة (State. Building)، إذا أسس القادة السياسيون الدولة، ثم حاولوا إيجاد أمة من الشعوب التي كانوا يحاولون حكمها، لذلك هم أكثر وعياً بالفرق بين الأمة والدولة من الأمريكيين، أما الأمريكيون فإنهم يعمدون إلى استخدام بناء الأمة (Nation-Building)، انطلاقاً من التجربة القومية الأمريكية في حرب الاستقلال، إذ نشأ وعي جمعي بين أولئك الذين شاركوا في تلك الحرب بضرورة إنشاء المؤسسات السياسية التي تُنظم سير المجتمع الجديد للمزيد أنظر: (فوكو ياما، 2007).

ان المفهوم التقليدي الذي ساد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الحرب الباردة، والذي تزامن مع موجة استقلال الدول النامية من نير الاستعمار، كان المراد به إقامة مؤسسات مستقرة، تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتحرر من التبعية والاستعمار الجديد، وتحقيق الأمن وصياغة دساتير وهياكل سياسية تقود عملية التنمية.

إلا أن مفهوم عملية بناء الدولة الذي شاع استخدامه بعد الحرب الباردة، ركز على إعادة بناء الدولة الفاشلة التي أصبحت مصدراً لتهديد الأمن والسلم والاستقرار في العالم، وكذلك على قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة، والإصلاح السياسي والاقتصادي، ومن ثم توجب على الأمم المتحدة والدول الديمقراطية الاهتمام بشأن هذه الدول ومساعدتها على إعادة بناء ذاتها، وذلك من خلال إعادة هندسة هذه الدول سياسياً واجتماعياً، لتتمكن من تحقيق الأمن والديمقراطية والاستقرار الداخلي.

وبناءً على ذلك تباين مفهوم بناء الدولة نظراً لتداخل مرتكزتها من جهة ومدى احتياج المجتمع لها واختلاف السياق الزماني والمكاني الذي برزت فيه العملية من جهة أخرى. وبعيداً عن الخوض في كل هذه التعريفات فسيكتفي الباحث هناء بذكر التعريفات النظرية التي ركزت اهتمامها على أهداف وغايات بناء الدولة (State-Building Teleological) بما يخدم الدراسة، فيشير مصطلح بناء الدولة إلى قدرة الدولة على التغلغل في المجتمع وقدرتها على فرض سلطتها على أراضيها وقدرتها على حماية مواطنيها داخل حدودها، وقدرتها على تحقيق استقرار سياسي واجتماعي استنادا إلى تحقيق هوية وطنية جامعة. (Barma.2007) وبمعنى آخر جهاز الحكم الذي يحتكر لوحده حق الإجبار المادي المشروع فوق أرض محددة.(Dwyer,2007. 923)

ويعرف فرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama)، بناء الدولة بأنها "تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسا تجديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي ما يعني أن بناء الدولة هو النقيض لتحجيم الدولة وتقليص قدراتها.(Fukuyama,2004.P20)

ويتضح لنا من التعريف السابق ما يلي:

1- أهمية المؤسسات الفعالة في المجتمع المعاصر، وتفترض عملية بناء دولة قوية بناء مؤسسات قوية في الدول النامية.

2- لا يوجد استراتيجية محددو المعالم لبناء المؤسسات وهذا يعني بناء مؤسسات الدولة وأجهزتها على أطر قانونية منبثقة من الواقع، للقيام بالوظائف التطورية للنظام من تغلغل وتكامل وولاء والتزام ومشاركة وتوزيع ،وتجسيرا لفجوة بين الحاكم والمحكومين، وصولاً إلى تحقيق الاستقرار السياسي.

3- أن هذا يفرض على القيادات والنخب الحاكمة إتاحة الفرصة لكي تمارس المؤسسات سلطات حقيقية كما يفرض على مختلف أفراد المجتمع العمل المشترك، وتطوير قدرات الترابط وإنجاز حركة جماعية مع بعضهم البعض.

4- ان فاعلية المؤسسات لا يعني أنها تعبر عن الإرادة الشعبية وتسبغ عليها الشرعية، فالمؤسسة قد تخدم النخبة الحاكمة، كما تدور في فلك الجماعات المسيطرة اقتصاديا وهذا يفرض أعباء على العناصر الواعية في المجتمع، وفي مقدمتها المثقفين. (القصيبي، 2003).

ويعرف تشارلز تيلي (Charles Tilly) بناء الدولة: على أنه إقامة منظمات مركزية مستقلة ومتمايزة، لها سلطة السيطرة على إقليمها، وتمتلك سلطة الهيمنة على التنظيمات شبه المستقلة. (ميهوبي، 2014، ص 38)

وهناك من يشير إلى بناء الدولة على أنها "بناء مؤسسات قادرة على اختراق المجتمع والتغلغل فيه واستخراج الموارد منه. ويشير التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009م، أن عملية بناء الدولة تركز على بناء شرعية مؤسساتالدولةوقدرتهاعلىتقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها :الأمن،والعدالة،وسيادةالقانونفضلاعنالتعليموالصحةالتيتطلبجميعها تطلعاتالمواطنين. (جيلالي، 2016،ص 4)

وحسب معهد التنمية لماوراء البحار (Overseas Développent Institute) عملية بناء الدولة تتجه إلى الإجراءات التي تتداوله االأطراف الدولية والوطنية الفاعلة لإنشاء وإصلاح أوتعزيز مؤسسات الدولة. وهو مصطلح يتعلق بالعملية السياسية الفعالة

للتفاوض حول المطالب المتبادلة بين الدولة والمواطن من جهة، وطبيعة العلاقة التي تربط الدولة والمجتمع من جهة أخرى. (جيلالي، 2016، ص 4)

أهلاً بك يا دكتور. بصفتي متخصصاً أكاديمياً، قمت بمراجعة النص وتطوير صياغته لترتقي إلى مستوى الدراسات العليا والبحوث المحكمة، مع الحفاظ على تسلسل الأفكار ومنطقية الطرح.

يُقاس 'بناء الدولة' بمدى قدرتها المؤسسية على استيفاء وظائفها الجوهرية، والمتمثلة في بسط الأمن، وتحقيق الاستقرار، وضمان رفاهية المواطنين وتجسيد تمثيلهم السياسي. ومع ذلك، تظل هذه العملية تراكمية ونسبية؛ إذ لا تتباين فقط من نسق سياسي إلى آخر، بل تختلف داخل الدولة ذاتها باختلاف الحقب التاريخية، مما يفسر التفاوت الجلي في مستويات الأداء الأمني والإنجاز التنموي والاجتماعي عبر الدول.

إن نمط بناء الدولة وأهدافها الإستراتيجية يتحددان بصورة مباشرة بطبيعة 'النخب الفاعلة' وتوجهاتها الأيديولوجية ومصالحها الطبقية، فضلاً عن تأثرها العميق بالسياقات السوسيواقتصادية السائدة لحظة التأسيس. كما لا يمكن إغفال تأثير النسق الدولي؛ حيث تلعب القوى الفاعلة في النظام العالمي دوراً محورياً في توجيه مسارات بناء الدولة، لا سيما في الدول النامية.

ومن منظور تاريخي، شهدت غايات بناء الدولة تحولاً نوعياً؛ فبينما تمحورت خلال عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي حول قضايا التنمية، والتحرر من التبعية، ومناهضة الاستعمار الجديد، انتقل مركز الثقل المعرفي والسياسي لاحقاً نحو قضايا التحول الديمقراطي، وحقوق الإنسان، والإصلاح المؤسسي الشامل. وفي المحصلة، يظل بناء الدولة عملية ديناميكية تخضع لثنائية الاحتياجات البنيوية الداخلية والضغوط الجيوسياسية الخارجية.

أهلاً بك يا دكتور. نختتم بهذا النص المبحث، حيث تضع هذه الفقرة "الخلاصة التركيبية" التي تجمع بين المتطلبات الهيكلية للدولة (القدرات) والمتطلبات القيمية (الشرعية والمشاركة).

بناءً على ما تقدم، يمكن استخلاص أن عملية بناء الدولة تمثل مشروعاً استراتيجياً متكاملاً يستوجب حشد وتعزيز القدرات الاستخراجية والتنظيمية والتوزيعية للنسق السياسي. وتتطلب هذه العملية، بالضرورة، وجود سلطة شرعية قادرة على توظيف القوة القانونية لاستقطاب الموارد وضبط السلوك المجتمعي وتوجيهه.

إن نجاح الدولة واستدامتها لا يتوقفان عند الأبعاد الإجرائية فحسب، بل يرتكزان جوهرياً على المشاركة السياسية، والتنمية المستدامة، والتداول السلمي للسلطة ضمن إطار مرجعي يستند إلى شرعية الحكم. وهذا المزيج بين الكفاءة الوظيفية والشرعية القيمية هو ما يضمن إرساء المحددات 'الموضوعية والعقلانية' لقيام الدولة؛ حيث تستند إلى فكر سياسي رصين يضع خدمة المجتمع في طليعة أولوياته، بما يكفل تحقيق التوازن الحيوي بين تفاعلاته الداخلية من جهة، وضبط مسارات تقدمه ورقيّه الحضاري من جهة أخرى.. (حاج، 2014، ص 11)

المحور الثاني: مراحل بناء الدولة:

المرحلة الأولى: الانتقال من الشخصنة إلى المؤسسية (من العصر الإقطاعي إلى عصر النهضة)

لم يكن للدولة، بمعناها المؤسسي والقانوني المعاصر، وجودٌ فعلي طيلة العصور الوسطى الإقطاعية؛ نظراً لاندماج كينونتها في شخص الملك، حيث ساد التماهي المطلق بين السلطة والحاكم (الدولة هي الملك). ومع حلول عصر النهضة، بدأت الدولة مساراً تطورياً مغايراً كفل لها الاستقلال عن الاعتبارات الشخصية للملوك، كما ضمن لها، بدعمٍ ملكي أحياناً، الانفكاك عن الهيمنة الكنسية.

ورغم الطبيعة النسبية لهذا الاستقلال في بداياته، إلا أنه مكن الدولة من البروز كمؤسسة 'وضعية' تتمتع بوجود ذاتي مستقل بمعزل عن التحكم الشخصي (الملكي) أو الديني (الكنسي). وبناءً على ذلك، تبلورت ملامح الدولة الوضعية في الغرب عبر خاصيتين بنيويتين:

المركزية الوظيفية: حيث اتسمت مهام الإدارة، وتنظيم الجيش، وجباية الضرائب بالطابع المركزي الصارم.

الهوية القومية: اتخذت الدولة طابعاً قومياً يجمع شتات المجتمع تحت مظلة سياسية واحدة.

وبفضل هاتين الخاصيتين، اكتسبت الدولة الوضعية وجوداً فعلياً في أوروبا ابتداءً من عصر النهضة، وتعد النماذج (الفرنسية، الإسبانية، الهولندية، والإنجليزية) تجسيداً أكيداً لهذا التحول. ويبرز المفكر الإيطالي 'نيكولو مكيافيلي' بوصفه أول من نظر لهذه الدولة الوضعية، مستلهماً أطروحاته من واقع 'فلورنسا' التي شهدت ولادته ونضجه الفكري والسياس[4].

ثانياً: المسار التاريخي وتحديات التكوين (بين التجربة الغربية والدول النامية)

يرتبط النضج التاريخي لمفهوم الدولة الحديثة بقرنين محوريين من الزمان الأوروبي (الثامن عشر والتاسع عشر)؛ حيث تبلورت فيهما الأطر النظرية والقانونية التي باتت تُشكل العناصر البنيوية للدولة المعاصرة واكتسبت صبغةً عالمية. وفي المقابل، تبرز تجربة الدولة في المجتمعات النامية بوصفها تجربةً حديثة العهد، تفتقر إلى الجذور التاريخية العميقة التي ميزت نظيرتها الغربية.

لقد اقتصر دور الدولة في هذه المجتمعات –تاريخياً– على كونها كياناً سياسياً يمارس أدواراً وأبنيةً محدودة، مما جعلها عرضةً للاختراق الاستعماري وسلب الإرادة السياسية. ومن منظور نقدي، يمكن إرجاع هذا العجز عن إرساء 'دولة عصرية' إلى طبيعة السياسات الكولونيالية (الاستعمارية) التي عرقلت بصفةٍ منهجية ممارسة العمل الدستوري أو النهج الديمقراطي المحلي.

وبدلاً من تحديث الأبنية السياسية، انتهج الاستعمار سياسةً 'براغماتية' عمدت إلى توظيف الموروثات الثقافية التقليدية –مثل عقلية الإجماع السلطاني– لترسيخ التبعية وضمان استمرارية السلطة في قوالبها القديمة، مما أعاق تحول هذه الكيانات إلى دول مؤسساتية بالمعنى الحديث.

المرحلة الثانية: التفكك وإعادة التجميع

كانت الخطوط العامة لعملية التفكيك والتجميع قد وضعت في الفترة الاستعمارية، فالدول والامبراطوريات الاستعمارية وضعت حدوداً لمستعمراتها، وأنشأت سلطة مركزية في هذه المناطق حيث اثيرة صراعات دينية وقبلية وعرقية، وبنية تحتية ملائمة — بدرجة أو بأخرى — للنمو الاقتصادي والنقل والمواصلات فضلاً عن التكامل السياسي، كما أصبحت لغة المستعمر أداة للتفاهم المشترك والاتصال بين القبائل والجماعات اللغوية المختلفة، بل وما زالت لغة المستعمر مستمرة في عديد من القارات الثلاث. (هلال ع ومسعد ن، 2005، ص 170) وفي حالات كثيرة بزغة نخبة وطنية على النمط الأوربي قادرة على ممارسة الحكم والإدارة بعد جلاء المستعمر، وفي أغلب الأحوال بدت هذه المظاهر واضحة في كثير من المستعمرات.

وتحمل التحليلات التي تتناول دور السلطات الاستعمارية بعض المبالغة احياناً، وقد تتجاهل النوايا الحقيقية التي كانت تحرك هذه السلطات كتزويدها بالمواد الخام الرخيصة أو ضمان شبكات للمواصلات لضمان الوصول إلى كافة مناطق وأقاليم المستعمرات، أو تقسيم المستعمرات، ورسم الحدود وفق اعتبارات ومصالح الدول الاستعمارية المتنافسة، دون النظر إلى التكامل الإقليمي وانقسام

---

[4] – نيكولو مكيافيلي (1469-1527): ينحدر من عائلة فلورنسية عريقة تنتمي إلى صنف صغار النبلاء التي عانت من التدهور الاقتصادي، مما جعلها تنخرط في صفوف الطبقة البرجوازية الصاعدة، وقد انعكس هذا الموضع الطبقي على فكره السياسي الواقعي.

الجماعات والقبائل على خطى الحدود السياسية كما في كثير من الدول الأفريقية (القصيبي، 2003، ص341) ودول الشرق الأوسط، حيث تم رسم الحدود في خطوط مستقيمة دون أن تعبر عن معطيات ديموجرافية أو طبيعية.

لقد كانت عملية البناء غير المكتمل منتجاً جانبياً للسياسات الاستعمارية التي استهدفت اساساً تحقيق المصالح السياسية والاقتصادية للسلطات الاستعمارية، ولم يكن المستعمر على وعي بأن سياساته يمكن أن تضع الأساس لبناء دولة مستقلة قابلة للبقاء بعد زواله.

كذلك فإن الصراعات والاختلافات بين الجماعات القبلية والعرقية واللغوية لم يكن ينظر إليها باعتبارها مشكلات يجب علاجها، بل كانت تُيسر للمستعمر بقائه من خلال سياسة " فرق تسد" حيث عمد إلى التحالف مع بعض هذه الجماعات ضد الجماعات الأخرى المنافسة لها. وعند الاستقلال، ومغادرة المستعمر، أصبحت المستعمرات دولاً مستقلة تتوافر لمعظمها البنية الأساسية لبناء لم يكتمل – أو ما يسمى أحياناً Ahalf Nation Building – حيث جيش وطني–أو نواة للجيش–وعملة وطنية، وهيئة من الفنيين والإداريين، وعدد من المشروعات والمرافق...وبإيجاز توافرت للدولة حديثة الاستقلال الأطر العامة لبناء الدولة، وإن ظل جوهر ومضمون هذه الأطر محدوداً تماماً، حيث يجب أن تبدأ عملية جادة لاستكمال بناء لم تكتمل حلقاته ومراحله في شكلها التام.(القصيبي، 2003، ص342) وقد عقدت الدول المتحررة أول مؤتمر لها مؤتمر "باندونغ" في نيسان /أبريل 1955م في إندونيسيا، والذي كون أول ملتقى للبلدان المتحررة حديثاً من الاستعمار في قارتي آسيا وأفريقيا، إضافة إلى يوغسلافيا كنموذج أوربي رافض لسياسة التبعية. وظهرت –تسمية العالم الثالث–لتعبر عن نوعية من الشعوب والدول، تنتشر في أكبر ثلاث قارات في العالم هي آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية، هذا التمييز في الاسم والموقع والاتجاه والطموح، افرز خطاً واضحاً بين هذه الشعوب المتطلعة إلى التحرر والاستقلال، وبين أشكال ونماذج المعسكرين الكبيرين في حينها. كما رافقت الفترة الزمنية التي بدأ فيها حصول العديد من بلدان الدول النامية على استقلالها، الفترة التي شهدت حماسة بين المعسكرين لإقامة مجموعة من الاحلاف العسكرية الموجهة بالضد من إرادة وسياسات الطرف الآخر، بسبب الحرب الباردة التي اندلعت بين الطرفين والتي طبعت علاقاتهما على المسرح السياسي الدولي، لأكثر من نصف قرن هذا الأمر عرض هذه البلدان حديثة الاستقلال، إلى الكثير من الضغوطات السياسية والاقتصادية والمعنوية، لغرض انحيازها لهذا الجانب من دون الآخر. (بيرس، 1975، ص84)

المرحلة الثالثة: دولة ما بعد الاستقلال حيث ارتبط مفهوم بناء الدولة بفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية 1945م التي مثلت نهاية الاستعمار التقليدي واستقلال معظم دول العالم، وكانت الدولة المستقلة حديثاً مطالبة ببناء دولة يكون لديه القدرة على الاستجابة للتحديات المطروحة آنذاك وما زالت إلى اليوم متمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والتعليم والصحة وخلق الهوية الوطنية، وبناء مؤسسات فاعلة وتنظيم قواعد العمل السياسي.

فمنذ انتهاءالحربالعالمية الثانيةبرزتكل منالولاياتالمتحدة والاتحاد السوفيتي كقوتين عظمي تبني مثلا نقطبي النظام الدولي وأصبح هدف كل منهما هو تعظيم قوتهما ومنع القوى الأخرى من محاولة النيل منها، أصبحت دول العالم الثالث إحدى مراكز الصراع الدولي بين هاتين القوتين. (سليم، 1992، ص 184) وقام كل منهما بالتعامل مع هذه الدول في ضوء منافسة الآخر دون الاهتمام بخصوصية هذه الدول. وعلى الرغم من أن، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق لم يخوضا حرباً مباشرة في ما بينهما فإن حوالي عشرين مليون شخص قتلوا في الدول النامية جراء تدخل القوى العظمى في سلسلة ما يسمى (الحرب بالوكالة) في النصف الثاني من القرن العشرين(العلي، 2017، ص 64) وقد ترتب على الحرب الباردة[5] انسارع كل معسكر الى تقديم

5 – الحرب الباردة هي ذلك الصراع الأيديولوجي بين المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي، استخدم فيه كل وسائل الضغط باستثناء الأسلحة وظهور هذا الصراع يعود إلى انتصار الثورة البلشفية في

المساعدة والحماية الى النظم السياسية في هذه الدول التي يمكن ان يسانده في الحرب الباردة ضد المعسكر الاخر، او ان يثير القلاقل والاضطرابات لأي نظام يقف عقبة أمام مصالح المعسكر الاخر بغضالنظر عنشرعية او شعبية هذا النظام، وقد ترتب على الحرب الباردة أيضا "إخفاء م ايجري داخل دول العالم الثالث فقد اسبغ كلا النظامين الاشتراكي والرأسمالي دعاية أيديولوجية مضلله حول هذا النظام أو ذاك على اعتبار انها نظم ديمقراطية على الرغم من انها نظم شديدة الاستبداد"(سليم، 1992، ص 184) وفي هذه المرحلة تم قهرشعوب الدول النامية لصالح الحكام، فقد وفر تواجد أحد القوتين الدعم للنخب القابضة على السلطة، لكن بمجرد ان تنقلب هذه النخب او تلك على أصدقائها الأمريكان أو السوفييت حتى تأتي على الفور الانقلابات العسكرية باسم الشعب او الديمقراطية او الواجب الوطني. (شحاته، 1995، ص 235) وبالرغم من ذلك الا أنه يمكننا القول إن الدول النامية، استطاعت استغلال حالة الحرب الباردة لانتزاع المساعدات العسكرية والاقتصادية أو تعبئة المساندة في الصراعات التي تتورط فيها، قد عاشت حالة من الانتعاش المؤقت من خلال افادتها من أجواء سياسة الحرب الباردة بين القطبين العملاقين، مستفيدة من هذا الطرف أو ذاك، برغم أن المعسكر الغربي، كان ينظر بخشية إلى كل بلد لا يوافقه اراءه في المعسكر المقابل. إلا أن بداية الانفراج قيد من فرص هذه المناورة وأضحى على الدول النامية أن تدفع ثمناً مرتفعاً للتأييد والمساندة التي تنتظرها من إحدى القوتين العظميتين، وازدادت القيود في ظل تراجع الدور العالمي للاتحاد السوفيتي في مرحلة تصفية القطبية الثنائية.

المرحلة الرابعة: هي مرحلة ما بعد الحرب الباردة

منذ نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات من القرن الماضي وما شهدته من احداث تجسدت في انتهاء الحرب الباردة بعد سقوط الإمبراطورية السوفيتية نهاية عام 1991م، وانتهاء نظام القطبية الثنائية، وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بمقدرات العالم، وبما يمكن أن نسميه بنظام الأحادية القطبية "Unilateral" والذي صار يكون أساس قواعد النظام الدولي الجديد حتى خارج المنظومة المقننة. (السعدون، 2011، ص18) وهنا واجهت الدول النامية مرحلة جديدة.

أهلاً بك يا دكتور. ننتقل هنا إلى مرحلة "ما بعد الحرب الباردة"، وهي الحقبة التي أعادت صياغة مفهوم وظيفة الدولة تحت وطأة العولمة والوصفات الدولية الجاهزة.

بصفتي أستاذاً أكاديمياً، قمت بمراجعة النص وتطوير صياغته لتعميق التحليل النقدي للتحولات الهيكلية التي أصابت الدولة النامية:

شهد مفهوم بناء الدولة ومنظور وظائفها تحولات جذرية إبان الانهيارات العميقة التي طالت المعسكر الاشتراكي ونموذجه التنموي القائم على الملكية الجماعية والمركزية الشاملة لدور الدولة. وقد كرس هذا التحول التاريخي ما وُصف بـ 'انتصار النموذج الرأسمالي'، حيث انخرطت الدول الاشتراكية السابقة وغالبية الدول النامية في مسارات 'اقتصاد السوق' والخصخصة والاعتماد على الملكية الخاصة كركيزة اقتصادية.

وفي هذا السياق، تبنت الدول النامية برامج 'إعادة الهيكلة' والإصلاحات الاقتصادية التي قُدمت كـ 'وصفات دولية' من قِبل المؤسسات المالية والنقدية العالمية للخروج من الأزمات الهيكلية. ورغم أن بعض هذه الدول حققت نجاحات اقتصادية ظرفية، إلا

روسيا 1917م، وعاد عنيفاً بعد تفجير أول قنبلة ذرية في صحراء "نيو ميكسيكو" في عام 1945م، ثم قنبلة مدينتي "هيروشيما وناجازاكي" وعليه فإن كلمة (الحرب الباردة) أخذت مكانتها في قاموس السياسة الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. للمزيد أنظر: (ايناس،د.س.ن، ص 31).

أنها ترافقت غالباً مع أنظمة حكم 'تسلطية أو فردية' أقصت المشاركة الشعبية، وغيبت الحياة الديمقراطية والمؤسساتية الكفيلة بحماية تلك المكتسبات وتطويرها.

ونتيجة لغياب المأسسة، تبددت تلك الإنجازات بمجرد غياب 'الزعيم الأوحد' أو 'القائد الفرد'، لترتد هذه الدول مجدداً إلى دوائر التبعية وتفاقم الأزمات السوسيو–اقتصادية. وقد أدى هذا الواقع إلى انحراف في فلسفة بناء الدولة؛ حيث بات التفكير ينصبُّ على تعزيز 'القدرات الدفاعية والأمنية الخارجية' كأولوية قصوى، على حساب تطوير الترتيبات المؤسسية اللازمة لتسيير الشأن العام وضمان الرفاه الاجتماعي. (حاج، 2014، ص 26).

دخل العالم المعاصر منعطفاً حاسماً من التحولات البنيوية التي وصفها 'صموئيل هنتنجتون' بـ (الموجة الثالثة)؛ حيث اجتاحت رياح التحول الديمقراطي الأنظمة الشمولية في أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا. وبالتوازي مع هذا المسار، بدأ ما يمكن وصفه بـ 'العد التنازلي' لهيمنة الدولة القومية التقليدية، لا سيما تلك التي استنزفت مقدراتها في تبديد المال العام وخوض غمار نزاعات عسكرية غير محسومة، مما أدى إلى انحراف بوصلة أولوياتها؛ حيث أضحى الهاجس الأمني الخارجي يطغى على مهام الإدارة الرشيدة وتسيير الشأن العام.

ومنذ وضعت الحرب الباردة أوزارها، تشكلت في الفضاء الدولي مناطق تتسم بضعف الدولة أو اضمحلال سيادتها، ممتدةً من البلقان إلى جنوب شرق آسيا مروراً بالشرق الأوسط. وقد أنتجت هذه المرحلة أنماطاً مستحدثة من الحروب، وتصاعدت مظاهر عدم الاستقرار السياسي والتآكل الاقتصادي في أرجاء المعمورة. إن هذا الواقع يؤكد مصداقية القراءات التي تنبأت بأن 'النظام الدولي الجديد' سيحمل تداعيات سلبية عميقة على الدول النامية، سواء على مستوى تبعيتها الهيكلية للدول المتقدمة أو في طبيعة علاقاتها البينية التي باتت أكثر توتراً.

المحور الثالث: العلاقة بين الفكر السياسي والواقع الذي أفرزه

أهلاً بك يا دكتور. هذا النص يمثل "فلسفة الفعل السياسي"، حيث ينتقل من تحليل المؤسسات إلى تحليل "القوة الناعمة" التي تحركها، وهي الأفكار. الصياغة التالية تبرز العلاقة الجدلية بين التنظير العقلي والممارسة الميدانية بأسلوب أكاديمي رفيع:

ثالثاً: جدلية الفكر والواقع في الصيرورة السياسية

يستوجب التحليل الأكاديمي التأكيد على الرابطة العضوية بين المتخيل الفكري والواقع السوسيوسياسي؛ فالفكر، رغم كونه تأملاً عقلياً مجرداً، لا ينشأ بمعزل عن محيطه، بل يتفاعل معه في علاقة تأثير وتأثر متبادلة. وتتجلى هذه الصلة في شواهد تاريخية مفصلية؛ حيث نجد صدى أطروحات 'جون لوك' و**'توماس بين'** شاخصاً في المواقف السياسية لـ 'توماس جيفرسون' ورفاقه عند صياغة إعلان الاستقلال الأمريكي (1776م). كما نلمس الأثر العميق لأفكار 'جان جاك روسو' في مبادئ إعلان حقوق الإنسان والمواطن إبان الثورة الفرنسية (1789م)، وصولاً إلى الدور التأسيسي لنظريات 'ماركس وأنجلز' التي اتكأ عليها 'لينين' و'ماو تسي تونغ' في إرساء دعائم النظم الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي والصين.

إن الفكر السياسي ليس مجرد ترف ذهني، بل هو محرك أساسي للصيرورة التاريخية؛ وهو ما يبرهن عليه تطور الفكر الفرنسي الذي تلازم بنيوياً مع المخاضات السياسية الكبرى، حيث كانت الأفكار تسبق الحراك الاجتماعي وتمهد له. وقد استمدت 'مدرسة القانون الطبيعي' مشروعيتها من رحم الثورات الثلاث الكبرى (الإنجليزية، الأمريكية، والفرنسية)، مما يؤكد أن الفكر يمثل قوة 'إيجابية خلاقة' قادرة على استنهاض الطاقات المجتمعية، سواء لتثبيت واقع قائم أو لتغييره جذرياً. وبذلك، يسهم الفكر في صناعة الحدث وتفكيك شيفراته، تماماً كما تسهم الأحداث في إعادة صياغة الفكر وتوجيهه وتطوير أدواته.

وبالنظر إلى أوضاع الدول النامية خلال الأعوام التي تلت انهيار الاتحاد السوفيتي، يمكننا القول: إن انتهاء تنافس القوتين من حولها لم يكن مفتاحاً للاستقرار والسلام والتنمية كما كان يتصور البعض. ويعتبر "برايان إيتوود" مدير وكالة التنمية العالمية أن الفوضى السائدة في الدول النامية قد احتلت مكان الشيوعية باعتبارها التهديد الأكبر للولايات المتحدة الأمريكية.(أوتكيف، 2003، ص 30) وسعت الولايات المتحدة الأمريكية لاحتواء الدول النامية وفرض هيمنتها، فأي خروج لأي دولة نامية بما لا يوافق شكل الانفراد الأمريكي، يجري احتواءه أو تدميره، كما عملت في حرب الخليج الثانية عام 1991 وضرب السودان عام 1998، والتدخل في يوغسلافيا عام 1999، او في احتلال أفغانستان عام 2001، واذا استدعت الضرورة وفقاً للمخطط الاستراتيجي الأورو–امريكي أن يتواجد الجنود على مسرح القتال، فإن ذلك يحدث مسنوداً بأحدث تقنيات العصر واختراعاته، مع ما يرافق ذلك من حملة إعلامية قادرة على ذبح الارادات والاوطان، كما حدث في العدوان الأمريكي على العراق عام 2003، والتي جاءت تحت شعار (الصدمة والرعب Shock and Awe).

وبهذا الصدد يقول الصحفي الأمريكي "هوارد زن"، وهو عالم في السياسة وبروفيسور فخري في جامعة بوسطن ومعارض للاحتلال الأمريكي على العراق عام 2003، "لقد شاهدنا كلنا الحرب كما لو كانت مجرد مواجهة عسكرية، لم تكن كذلك، كانت تخاض إلى جانبها حرب إعلامية مخطط لها بعناية، ومسيطر عليها بإحكام، ومنقذة على أكمل وجه، لم تكن تلك الحرب الإعلامية الأخرى، في غالبيتها مغطاة أو موضحة بشكل تام بالرغم من انها كانت امامنا بالضبط".(عبدالله، 2013–2014)

أفضى انقضاء حقبة الحرب الباردة إلى تشكل جغرافيا سياسية جديدة اتسمت بظهور 'نطاقات الضعف المؤسسي'، وهي مناطق ممتدة من البلقان إلى جنوب شرق آسيا مروراً بالشرق الأوسط، حيث برزت فيها دولٌ في طور التآكل أو الزوال. وقد كرس النظام الدولي الجديد أنماطاً مستحدثة من النزاعات المسلحة، معززاً التداعيات السلبية على الدول النامية في أبعادها الثلاثة:

1. البعد السياسي والاستراتيجي: أدى انحسار الصراع الأيديولوجي بين القطبين (الشرق والغرب) إلى تجريد العديد من الدول النامية من قيمتها الجيوسياسية التي كانت توظفها سابقاً كأوراق ضغط ومناورة. ونتج عن هذا الفراغ الاستراتيجي تصاعد في حدة النزاعات البينية، وتعمق الفجوة بين الأنظمة الحاكمة وشعوبها، وهو ما تجلى بوضوح في حراك 'الربيع العربي' وما رافقه من اهتزاز في شرعية النظم السياسية.

2. البعد الاقتصادي: بدلاً من تخطي الأزمات الهيكلية، انزلقت الدول النامية نحو مزيد من التدهور المعيشي والمديونية، في ظل نظام عالمي لم يطرح حلولاً ناجعة لمشاكل التنمية، بل كرس حالة التبعية الاقتصادية.

3. البعد العسكري والأمني: استمر القوى الكبرى في اتخاذ الدول النامية سوقاً رائجة لتجارة السلاح، مما غذى بؤر التوتر والصراعات المحلية. إن هذا التنافس التسليحي، في بيئة تفتقر للمأسسة، ظل المصدر الرئيس لعدم الاستقرار، محولاً هذه الدول إلى ساحات لحروب مستدامة تعيق أي محاولة حقيقية لبناء الدولة."

فالدول النامية – وعلى عكس الغرب–لم تكسب ولو قليلاً–من انتهاء الحرب الباردة. ولكنها ظلت تحمل في طياتها الكثير من عدم الاستقرار الدولي، والتي تمثل قنابل موقوتة بدأت تنفجر في أماكن عدة. ومن أبرزها الصراعات المسلحة العنيفة ذات الأبعاد العرقية – الدينية، وكذلك تلك المتعلقة بالفقر والتخلف في ظل عواقب العولمة وتنامي قوة الرأسمالية.

الخاتمة والاستنتاجات:

يمكن القول أن الدولة المعاصرة نشأت لمعالجة الاختلالات الداخلية التي كانت تعاني منها المجتمعات الغربية– مرحلة العصور الوسطى– ذلك أنها المفهوم الذي دفع نحو التفكير في إيجاد حلول لهذه المجتمعات، وهي الحلول التي تمثلت في إقامة بناء سياسي مؤسسي بديل عن المؤسسات التقليدية (مؤسسة الكنيسة) ، ضمن لها الانتقال من مجتمعات تقليدية إلى مجتمعات حديثة.

الاستنتاجات:

1- لقد حققت هذه الدراسة فرضيتها المتمثلة أنه رغم تعدد النظريات السياسية وتطور الفكر السياسي عبر العصور، لا تزال العلاقة بين هذا الفكر وبناء الدولة الحديثة محل جدل ونقاش.

2- أظهرت الدراسة أن المجتمع لا يمكن أن يستمر ويتخلص من سلبياته إلا بوجود دولة ووجود الدولة ضرورة ملحة لكل المجتمعات التي تنشد التقدم والتطور والارتقاء.

3- يمثل الفكر السياسي الأداة الرئيسية لبناء الدولة وهو يسبق وجودها، فالدولة نتاج للفكر السياسي.

4- أكدت الدراسة أهمية انطلاق الفكر السياسي من الواقع ودراسة الواقع بهدف تغييره.

5- إن بناء الدولة هي إجراءات في حركة تفاعلية تتعلق بعملية سياسية أولاً لتعزيز قدرات الدولة ومؤسساتها.

توصيات الدراسة:

1- ضرورة إقامة بناء سياسي مؤسسي وتوسيع الدولة في قدراتها التنظيمية لأجل تحقيق أهداف وسياسات واضحة ومحددة.

2- سيطرة واهتمام الدولة على التعليم والتصنيع ووسائل الاعلام وخلق هياكل مؤسسية تتسم بالديناميكية وتسمح للممارسات الوطنية بالنضوج داخل أراضي الدولة.

3- اجراء مزيد من الدراسات المقارنة بين الفكر السياسي المحلي والعالمي.

المصادر والمراجع:

- الأبارة، س. م. ع. (دون تاريخ). تعريف الفكر. موقع الألوكة.
108911/0/http://www.alukah.net/culture

- Jasay, A. de. (1994). L'état: la logique de pouvoir politique. Paris: Société d'édition Les Belles Lettres. P11.

- Paul, W. M. (1917). The state: Its origin and function. Scotland: The Socialist Press. P

- الطعان، ع. ح. وآخرون. (دون تاريخ). مدخل إلى الفكر السياسي الغربي الحديث والمعاصر (الجزء الأول). بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

- الزبيدي، ح. ل. ك. (2002). العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث (الطبعة الأولى). الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي. ص 27.

- أبو هنطش، ف. (1998). سوسيولوجيا الدولة وآليات العمل السياسي (الطبعة الأولى). عمان: دار الحامد.

- بوردو، ج. (1985). الدولة (ترجمة سليم حداد). بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

- سعد، إ. ع. (1988). دراسات في المجتمع والسياسة (الجزء الأول). بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

- Weber, M. (1964). The theory of social and economic organization (T. Parsons, Trans.). New York: The Free Press.

- دبلة، ع. (2004). الدولة: رؤية سوسيولوجية. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

- بوتومور، ت. (1981). تمهيد في علم الاجتماع (ترجمة محمد الجوهري وآخرون، الطبعة الخامسة). القاهرة: دار المعارف.

- نخبة من الأساتذة المتخصصين. (1975). معجم العلوم الاجتماعية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- عبدالرحمن، ع. م. (2006). النظرية في علم الاجتماع – النظرية الكلاسيكية. الأزاريطة: دار المعرفة الجامعية. (ص167-178).

- Fukuyama, F. (2004). State-building: Governance and world order in the 21st century. Ithaca, NY: Cornell University Press.
- Barma, N. H. (2007). Failed state. In M. Bevir (Ed.), Encyclopedia of governance (pp. 307–308). London: Sage Publications.
- Dwyer, C. O. (2007). State-building. In M. Bevir (Ed.), Encyclopedia of governance (p. 923). London: Sage Publications.

– القصيبي، ع. ر. (2003). التطور السياسي والتحول الديمقراطي (الطبعة الأولى). القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية؛ المنصورة: دار الأصدقاء للطباعة والنشر.

– ميهوبي، ف. (2014). إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي الكبير: دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار (الطبعة الأولى). الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.

– بن جيلالي، م. أ. (2016). بناء الدولة: المفهوم والنظرية وأسئلة الراهن. المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، دراسات سياسية (11).

– حاج، م. ع. (2014). بناء الدولة وانعكاساته على واقع الدولة القطرية العربية. (الطبعة الأولى)، دراسات استراتيجية، العدد 195، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

– مكيافللي، ن. (1527). الأمير. فلورنسا: دار نشر قديمة.

– هلال، ع. و مسعد، ن. (2005). النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير (الطبعة الثالثة). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

– بيرس، ت. (1975). الحرب الباردة (ترجمة فاضل زكي). بغداد: دار الحرية للطباعة.

– سليم، ر. إ. (1992). النظام العالمي الجديد وانعكاساته على إفريقيا. مجلة السياسة الدولية، العدد 107، 184.

– العلي، ع. ز. (2017). المرتكزات النظرية في السياسة الدولية (الطبعة الأولى). القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

– ايناس، ع. (دون تاريخ). الحرب الباردة: دراسة تاريخية للعلاقات الأمريكية السوفيتية. بغداد: آشور بانيبال للكتاب.

– شحاته، س. م. (1995). تجارب الحركات الديمقراطية في إفريقيا والوطن العربي. مجلة السياسة الدولية، العدد 121، 235.

– السعدون، ح. (2011). التنمية السياسية والتحديث / العالم الثالث، (الطبعة الأولى)، العراق: بغداد، الذاكرة للنشر والتوزيع.

– أوتكيف، أ. (2003). الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين.(ترجمة أنور محمد إبراهيم وآخرون، الطبعة الأولى). القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

– عبدالله، أ. س. (2014-2013). دور السياسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية (2001-2013)، رسالة استكمال ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية.

Issue - 25 - Part 2- December - 2025 - Year 4 Refereed Quarterly Scientific Journal

American International Journal of Humanities and Social Sciences

ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY FOR HIGHER EDUCATION AND TRAINING

QUARTERLY JOURNAL ON HUMANITARIAN AND SOCIAL AFFAIRS

(ISSN) Electronic (4806 - 3085) / (ISSN) Paper (4830 - 3085)

Legal deposit number in the Moroccan National Library (2025PE00006)

Legal deposit number in the Iraq National Library and Archives (2735)

Journal Website : https://iajphss.us/